تقييم واقع الأمن الغذائي في الجزائر في ضوء المؤشرات العالمية والاستراتيجيات الوطنية

Evaluation of the food Security Situation in Algeria in Light of Global Indicators And National Strategies

زراري نورالدين*
مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945
قالمة – الجزائر
zerari.n@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2025/10/21 تاريخ القبول للنشر: 2025/11/24 تاريخ النشر: 2025/12/20 .

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر وتطوره خلال العقدين الأخيرين, من خلال الاعتماد على المؤشرات العالمية والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة, وذلك بهدف تقييم مدى التقدم المحقق في هذا المجال. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي, مستمدة إلى بيانات كمية مستمدة من تقارير دولية متخصصة.

تظهر النتائج انخفاض مؤشر الجوع العالمي (GHI) في الجزائر من مستوى الجوع المعتدل إلى مستوى الجوع المنخفض, إلى جانب تحسن في درجة المؤشر العالمي للأمن الغذائي (GFSI), ما يعكس أثر الاستراتيجيات والمخططات الفلاحية المنفذة منذ مطلع الألفية في دعم الإنتاج المحلي وتحسين البنية التحتية للقطاع. غير أن تحقيق أمن غذائي مستدام لا يزال يواجه عدة تحديات هيكلية ومناخية، ما يستدعي بلورة سياسات أكثر تكاملا وفعالية لتعزيز مرونة النظام الغذائي الوطني.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، المؤشر العالمي للجوع، المؤشر العالمي للأمن الغذائي، الاستراتيجيات الوطنية.

تصنيفات JEL: Q18; I38.

Abstract :

This study aims to analyze the state of food security in Algeria and its evolution over the past two decades, by relying on relevant global indicators and national strategies, with the objective of assessing the progress achieved in this field. The study adopts a descriptive-analytical approach, drawing on quantitative data obtained from specialized international reports.

The findings reveal a decline in Algeria's Global Hunger Index (GHI) score from a moderate to a low level of hunger, along with an improvement in its Global Food Security Index (GFSI) score. This reflects the impact of agricultural strategies and plans implemented since the early 2000s in supporting domestic production and improving sectoral infrastructure. Nevertheless, achieving sustainable food security continues to face several structural and climatic challenges, which calls for the development of more integrated and effective policies to enhance the resilience of the national food system.

Keywords: Food Security, Global Hunger Index, Global Food Security Index, National Strategies.

Jel Classification Codes : Q18 ; I38.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يعد الأمن الغذائي أحد أبرز التحديات العالمية في القرن الحادي والعشرين، لما له من انعكاسات مباشرة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول. فمع تزايد عدد السكان وتفاقم آثار التغيرات المناخية وتذبذب الأسواق الدولية للغذاء وسلاسل التوريد، أصبحت مسألة ضمان الأمن الغذائي أولوية استراتيجية ضمن السياسات التنموية الوطنية، خصوصا في الدول النامية التي تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد المواد الغذائية الأساسية.

وفي هذا السياق، تواجه الجزائر بوصفها دولة ذات قاعدة زراعية محدودة من حيث المساحات الخصبة، تحديات مركبة تتعلق بقدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وضمان استدامته، في ظل تقلبات السوق الدولية واشتداد موجات الجفاف والتغير المناخي. وقد تبنت الدولة منذ مطلع الألفية الجديدة مجموعة من البرامج والمخططات الفلاحية التنموية الرامية إلى دعم الإنتاج وتحسين أداء المنظومة الغذائية الوطنية. ورغم هذه الجهود، تشير البيانات والمؤشرات إلى استمرار تأثر مستوى الأمن الغذائي بعوامل داخلية وخارجية, الأمر الذي يستدعي إجراء تحليل معمق لواقع الأمن الغذائي في الجزائر في ضوء المؤشرات العالمية.

انطلاقا من ذلك، تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى استطاعت الجزائر تحقيق تقدم فعلي في مجال الأمن الغذائي خلال العقدين الأخيرين؟

ومن خلال هذا التساؤل، يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هو واقع الأمن الغذائي في الجزائر حسب مؤشر الجوع العالمي (GHI)؟
- ما هو واقع الأمن الغذائي في الجزائر حسب المؤشر العالمي للأمن الغذائي (GFSI)؟
- ما هي الاستراتيجيات الحكومية التي تبنتها الجزائر لتعزيز أمنها الغذائي بعد سنة 2000؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية, تمت صياغة الفرضيتين التاليتين:

- يشهد مستوى الأمن الغذائي في الجزائر وفق المؤشرات العالمية, تحسنا تدريجيا خلال العقدين الأخيرين. مما يعكس جهودا إيجابية في الحد من الجوع وتحسين التغذية.
- رغم التقدم المسجل في المؤشرات الكمية، ما تزال الجزائر تواجه تحديات هيكلية ومناخية تحد من تحقيق أمن غذائي مستدام. مما يشير إلى محدودية أثر الاستراتيجيات والمخططات المطبقة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تقدم قراءة تحليلية شاملة تجمع بين الجانب الكمي من خلال تحليل المؤشرات العالمية, والجانب النوعي من خلال دراسة الاستراتيجيات الوطنية، مما يسمح بتقييم فعالية جهود الدولة في تحقيق الأمن الغذائي ضمن رؤية تنموية شاملة ومستدامة. كما تكتسي أهمية عملية لصناع القرار والباحثين في مجال الاقتصاد الفلاحي والسياسات العمومية، من خلال إبراز مكامن القوة والضعف في المنظومة الغذائية الوطنية.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

- تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال مؤشر الجوع العالمي (GHI) للفترة (2000-2024).
- تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال المؤشر العالمي للأمن الغذائي (GFSI) للفترة (2012-2022).
- استعراض الاستراتيجيات والمخططات الحكومية الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي بعد سنة 2000.
- اقتراح توجهات استراتيجية مستقبلية لتعزيز الأمن الغذائي المستدام في الجزائر.

حدود الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024 بالنسبة لمؤشر الجوع العالمي (GHI)، ومن 2012 إلى 2022 بالنسبة للمؤشر العالمي للأمن الغذائي (GFSI)، نظرا لكون هذا الأخير مؤشرا حديثا صدر لأول مرة سنة 2012، فضلا عن أن آخر إصدار رسمي متاح من قاعدة بياناته يعود إلى سنة 2022. كما تتناول الدراسة أهم البرامج والاستراتيجيات الحكومية المرتبطة بالأمن الغذائي التي تبنتها الجزائر بعد سنة 2000.

منهج الدراسة:

لقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لكونه الأنسب لطبيعة الموضوع. إذ يسمح بوصف مختلف جوانب الأمن الغذائي وتحليل المؤشرات الكمية التي تعكس واقعه وتطوره في الجزائر. كما استندت الدراسة إلى بيانات ومؤشرات صادرة عن جهات دولية موثوقة, بهدف ضمان دقة النتائج وموضوعية التحليل.

2. الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي:

يعد الأمن الغذائي من القضايا الجوهرية التي تمس حياة الإنسان واستقراره، لما له من تأثير مباشر على صحة الأفراد وتنمية المجتمعات واستدامتها. ولتكوين فهم دقيق لهذا المفهوم، من الضروري التعرف على الأسس النظرية والمفاهيمية التي يقوم عليها, باعتبارها الإطار الذي يوضح أبعاده المختلفة والعوامل المتداخلة المؤثرة فيه.

2. 1. مفهوم الأمن الغذائي:

يتعدد مفهوم الأمن الغذائي وتتنوع المقاربات المرتبطة به تبعا لتعدد الإسهامات النظرية والدراسات التي سعت إلى بلورته، حيث نتج عن ذلك اختلاف في زوايا النظر والأولويات المعتمدة لتحقيق الأمن الغذائي. وبناء على ذلك, تباينت التعريفات باختلاف المنظمات الدولية والاتجاهات الفكرية التي تناولت هذا الموضوع.

وقد عرف الأمن الغذائي في مؤتمر القمة العالمي للأغذية سنة 1974 بأنه: "توفير الغذاء الضروري لحياة الإنسان وضمان تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، إضافة الى قدرة الدولة على تأمين مخزون كاف من الموارد الغذائية الأساسية" (بن فليس، 2021، صفحة 241).

كما عرفته المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (FAO) بشكل أكثر تكاملا بأنه: "يتحقق الأمن الغذائي عندما تتاح لجميع السكان، وفي جميع الأوقات, الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية, ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط" (بومدين و بشني، 2022، صفحة 474).

أما المنظمة العربية للتنمية الزراعية للأمن الغذائي فقد عرفته بأنه: "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة، وعلى نحو مستمر لكافة أفراد المجتمع، اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية في كل بلد, مع إتاحته للأفراد بأسعار تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية" (حفناوي، 2023، صفحة 14).

في حين يعرف التشريع الجزائري الأمن الغذائي بأنه: "حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة" (حفظ الله والحمزة، 2024، صفحة 217).

ومن خلال هذه التعريفات، يمكن القول إن الأمن الغذائي يتمثل في قدرة الدولة والمجتمع على توفير الغذاء الصحي والآمن والكافي لجميع المواطنين في كل الأوقات، وبأسعار تتناسب مع قدراتهم الشرائية، وذلك بالاعتماد أساسا على الإنتاج المحلي، مع الاستعانة بالإستيراد عند الحاجة لتغطية النقص وضمان الاستمرارية والاستقرار في الإمدادات الغذائية.

2.2 . أبعاد الأمن الغذائي:

تجمع الأدبيات الاقتصادية والتنموية على أن الأمن الغذائي مفهوم متعدد الأبعاد، والتي يمكن ابرازها فيما يلي:

- **التوافر المادي للغذاء:** يشير إلى التوافر المادي للغذاء بكميات وجودة كافيتين، ويشمل ذلك إنتاج الأغذية ومعالجتها وتوزيعها، فضلا عن القدرة على إستيراد المواد الغذائية من البلدان الأخرى إذا لزم الأمر (سريدي، 2023، صفحة 104).

- **الوصول:** ويتعلق بقدرة الأفراد والأسر على الحصول الفعلي على الغذاء المتاح، سواء عبر القدرة الشرائية أو من خلال التوزيع العادل للموارد. فحتى في حالة وفرة الغذاء، قد يعاني الأفراد من انعدام الأمن الغذائي إذا كانت أسعاره مرتفعة أو كانت مداخيلهم ضعيفة (حفظ الله والحمزة، 2024، صفحة 218).

- **الاستخدام:** ويقصد به الاستفادة الفعلية من الغذاء المتاح، أي قدرة الجسم على امتصاص العناصر الغذائية الضرورية للصحة والنشاط. ويرتبط هذا البعد بجودة الغذاء وسلامته الصحية ومستوى الوعي الغذائي، إضافة إلى توفر خدمات الصحة والمياه والصرف الصحي التي تضمن استفادة الجسم من الغذاء بصورة سليمة.

- **الاستقرار:** ويشير إلى استمرارية توافر الغذاء والوصول إليه عبر الزمن، ويتطلب ذلك وجود سياسات وطنية احترازية لمواجهة التقلبات الموسمية في الإنتاج أو التغيرات المناخية أو تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية (حجاج، 2025، صفحة 69).

3.2. مفاهيم مرتبطة بالأمن الغذائي:

يعد الأمن الغذائي مفهوما تتداخل معه عدة مفاهيم أخرى نظرا لطبيعته المعقدة وتعدد العوامل المؤثرة فيه. ويأتي في مقدمة هذه المفاهيم الإكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية، اللذان يعدّان مقياسين متكاملين لفهم الوضع الغذائي ومستوى الاعتماد على الذات في أي دولة.

1.3.2. مفهوم الاكتفاء الذاتي:

يعرف الاكتفاء الذاتي بأنه تحقيق درجة مرتفعة من الاعتماد على الموارد والإمكانات المحلية في تلبية الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية، التي تعد من المقومات الضرورية لاستقرار المجتمع وضمان أمنه. وتبرز أهمية هذا المفهوم من خلال ارتباطه الوثيق بالاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة، إذ إن الاعتماد المفرط على الخارج في توفير الاحتياجات الغذائية يجعلها عرضة للضغوط والتنقلبات الخارجية، بما يهدد سيادتها الاقتصادية والأمنية.

ويمكننا قياس الاكتفاء الذاتي من معرفة مدى قدرة الدولة على تغطية احتياجاتها الغذائية عبر الإنتاج الوطني. حيث يعتبر هذا الاكتفاء محققا عندما تتوازن كميات الإنتاج مع مستويات الاستهلاك. ويمكن قياسه بالعلاقة التالية (حفناوي، 2023، صفحة 16): **نسبة الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج الوطني ÷ الاستهلاك الكلي) x 100.**

ويفرق بين مفهوم الاكتفاء الذاتي ومفهوم الأمن الغذائي في نقطتين جوهريتين:

- ينظر إلى الاكتفاء الذاتي على أنه اعتماد كامل على الإنتاج المحلي كمصدر وحيد للغذاء، في حين يأخذ الأمن الغذائي في اعتباره المصادر الأخرى مثل الاستيراد والاعانات والمعونات الغذائية.

- يركز الاكتفاء الذاتي على الجانب القومي للإنتاج المحلي، بينما يعد الأمن الغذائي مفهوما أشمل يقوم على الوفرة وضمان القدرة على الوصول إلى الغذاء، واستقرار الإمدادات عبر الزمن (مزاري، 2025، صفحة 136).

ويشير بعض الباحثين إلى أن مفهوم الاكتفاء الذاتي يحمل أحيانا بعدا أيديولوجيا عندما يطرح كبديل مطلق للتجارة الدولية أو كأداة للسيادة الاقتصادية، وهو تصور صعب تحقيقه في ظل العولمة وانفتاح الأسواق. ولهذا، تميل المقاربات الحديثة إلى النظر إليه بوصفه وسيلة نسبية لتعزيز الأمن الغذائي لا غاية معزولة عنه، بحيث يسهم في تقليص الفجوة الغذائية, وخفض فاتورة الواردات, وتحقيق توازن مستدام بين الإنتاج والاستهلاك (عبد الحفيظي، 2023، صفحة 50).

2.3.2. مفهوم الفجوة الغذائية:

تعد الفجوة الغذائية من المفاهيم الأساسية المكملة لمفهوم الأمن الغذائي، إذ تعبّر عن الحالة التي تعجز فيها معدلات نمو الإنتاج المحلي للغذاء عن مواكبة معدلات نمو الاستهلاك الوطني، وتتمثل هذه الفجوة في الفرق بين ما يتاح من السلع الغذائية عبر الإنتاج المحلي وما يستهلك فعليا على المستوى الوطني (مزاري، 2025، صفحة 738). أي أنها تعكس مقدار العجز الغذائي الذي يغطى بالاستيراد من الخارج.

ويمكن التعبير عن العلاقة الكمية بين الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي كما يلي (حفناوي، 2023، صفحة 16): **(نسبة الفجوة الغذائية = 1- نسبة الإكتفاء الذاتي)**. أي أن العلاقة بين المؤشرين عكسية، فكلما ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، انخفضت الفجوة الغذائية المقابلة.

وتبرز أهمية هذا المفهوم في كونه أحد المؤشرات الكمية الرئيسية لقياس الأمن الغذائي الوطني، إذ يستخدم لتحديد مدى اعتماد الدولة على الخارج في تلبية الاحتياجاتها الغذائية. فكلما اتسعت الفجوة الغذائية، ازدادت معها درجة هشاشة الأمن الغذائي وارتفعت المخاطر المرتبطة به. وبناء على ذلك، تسعى الحكومات إلى تقليص الفجوة الغذائية من خلال دعم الإنتاج الوطني للمحاصيل الزراعية الأساسية، وتشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي، وتحسين الإنتاجية في السلع الاستراتيجية التي تشكل ما يعرف بسلة الأمن الغذائي، وذلك بهدف الحد من التبعية الغذائية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

4.2. المؤشرات العالمية للأمن الغذائي:

تعد المؤشرات العالمية للأمن الغذائي من الأدوات الكمية الأساسية لرصد وتحليل مستويات الأمن الغذائي عبر الدول. وعلى الرغم من اختلاف هذه المؤشرات في نطاقها ومنهجيتها، فإنها تتقاطع جميعا في هدف مشترك يتمثل في توفير بيانات دقيقة تدعم تحليل الاتجاهات وتوجيه السياسات نحو تحقيق الأمن الغذائي.

1.4.2. المؤشر العالمي للأمن الغذائي (GFSI):

المؤشر العالمي للأمن الغذائي الصادر عن وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU), هو أداة تحليلية شاملة تهدف إلى قياس مستوى الأمن الغذائي في الدول من خلال أربعة أبعاد مترابطة هي: توفر الغذاء, القدرة على تحمّل تكلفته, جودته وسلامته, والاستدامة. أطلق المؤشر عام 2012 ويتم تحديثه سنويا بالتعاون مع مؤسسات دولية مرموقة مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) والبنك الدولي. ويعد المؤشر من أهم الأدوات الكمية المستخدمة لتقييم فعالية السياسات الغذائية على المستويين الإقليمي والدولي. وفيما يلي أهم مكونات المؤشر (عبد الحفيظي، 2023، صفحة 53):

- **توفر الغذاء:** يقيس مدى وفرة الغذاء داخل الدولة من حيث الإنتاج المحلي، والاستيراد، والبنية التحتية لتخزين ونقل الغذاء، ومستوى الاعتماد على الواردات.
- **القدرة على تحمل كلفة الغذاء:** يقيس مدى قدرة الأفراد على شراء الغذاء، من خلال مؤشرات مثل: متوسط الدخل، معدلات الفقر، أسعار الغذاء، وسياسات الدعم الغذائي.
- **الجودة والسلامة:** يقيس مدى تنوع النظام الغذائي وجودته، ومدى توافر العناصر الغذائية الأساسية وسلامة الأغذية ومراقبتها الصحية.
- **الاستدامة والقدرة على التكيف:** يقيس مدى قدرة الدولة على الصمود أمام الصدمات البيئية أو الاقتصادية، مثل: التغير المناخي، ندرة المياه، تدهور الأراضي، تقلب الأسعار.

ويمنح المؤشر لكل دولة درجة مركبة من 0 إلى 100, ويصنف الأمن الغذائي للدول ضمن خمس فئات يناء على الدرجة التي تحصل عليها (حجاج، 2025، صفحة 71):

- من 0 إلى 39.9: مستوى أمن غذائي ضعيف جدا.
- من 40 إلى 54.9: مستوى أمن غذائي ضعيف.
- من 55 إلى 69.9: مستوى أمن غذائي متوسط.
- من 70 إاى 79.9: مستوى أمن غذائي جيد.

- من 80 إلى 100: مستوى أمن غذائي جيد جدا.

ويتيح هذا التصنيف المقارنة بين الدول، ويكشف نقاط القوة والضعف في سياساتها الغذائية والزراعية، مما يجعله مرجعا أساسيا لصانعي القرار في صياغة استراتيجيات تعزيز الأمن الغذائي المستدام.

2.4.2. مقياس انتشار النقص التغذوي (POU):

يعد مقياس انتشار النقص التغذوي أحد المؤشرات الكمية الرئيسية التي تعتمدها منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لرصد حالة الأمن الغذائي على المستويين الوطني والعالمي. ويعبر هذا المؤشر عن النسبة المئوية للأفراد الذين يقدر أنهم لا يستهلكون ما يكفي من الطاقة الغذائية اللازمة للحفاظ على حياة نشطة وصحية.

يتم احتساب المؤشر استنادا إلى بيانات متكاملة تشمل إمدادات الغذاء الوطنية ومتوسطة التوافر الطاقوي للفرد في البلد، إضافة إلى بيانات مسوح الاستهلاك الأسري عند توفرها، بما يعزز دقة التقديرات الإحصائية. وتتيح هذه البيانات تقديرا احتماليا لعدد السكان الذين يعانون من نقص مزمن في استهلاك الطاقة الغذائية.

يرتكز المؤشر على منهجية إحصائية تجمع بين ثلاث عناصر رئيسية: متوسط استهلاك الطاقة الغذائية للفرد، الحد الأدنى لمتوسط الطاقة الغذائية، ومعامل التباين في الاستهلاك الغذائي. وذلك لتقدير درجة النقص والتفاوت في التوزيع الغذائي بين فئات السكان.

وقد تمت معايرة المؤشر على مقياس معكوس يتراوح بين 0 و10, حيث تمثل القيمة الدنيا (2.5%) أفضل حالة للأمن الغذائي، في حين تمثل القيمة القصوى (12.5%) أسوأ سيناريو لانتشار النقص التغذوي، مما يتيح رصد تطورات الأمن الغذائي وتحليل اتجاهاته عبر الزمن (الإسكوا، 2022، صفحة 11).

يندرج هذا المؤشر ضمن المؤشرات الفرعية للهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، ويستخدم لقياس التقدم نحو القضاء على الجوع وتحسين التغذية وضمان الأمن الغذائي المستدام على الصعيدين الوطني العالمي.

3.4.2. مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي (FIES):

يعد مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي أداة معيارية حديثة طوّرتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ضمن مشروع " أصوات الجياع " ويستخدم لقياس مدى انتشار وشدة انعدام الأمن الغذائي على المستويين الفردي والأسري، استنادا إلى تجارب وسلوكيات الأسر المعيشية في التعامل مع نقص الغذاء.

يركز هذا المقياس على إمكان الحصول على الأغذية بدلا من النتائج التغذوية، ويتيح تحديد مدى انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط والشديد باستخدام بيانات مباشرة تجمع من الأسر عبر استبيانات معيارية تغطي فترة إثني عشر شهرا سابقة (الإسكوا، رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، 2020، الصفحات 25-26). ويتكون الاستبيان من ثمانية أسئلة أساسية تعنى بتقييم إمكانية الحصول على الغذاء، وتشمل مراحل مختلفة من تجربة انعدام الأمن الغذائي، تبدأ من القلق بشأن توافر الغذاء، مرورا بتقليص جودة وكمية الطعام المتاح، وصولا إلى الامتناع عن تناول الطعام لفترات محددة.

تعد شدة انعدام الأمن الغذائي صفة كامنة لا يمكن ملاحظتها مباشرة، بل يستدل عليها باستخدام نماذج إحصائية متقدمة، مما يسمح بتقدير النسبة المئوية للأفراد أو الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بدقة عالية. كما يمكن المقياس رصد التفاوتات بين الفئات السكانية وتحليل التغيرات الزمنية وتوجيه السياسات الغذائية الاجتماعية.

وقد تمت معايرة المقياس على سلم من 0 إلى 10, حيث تمثل القيمة الدنيا (0) أفضل وضع للأمن الغذائي، في حين تمثل القيمة العليا (10) أسوء حالة لانعدام الأمن الغذائي. ويستخدم هذا المؤشر ضمن مؤشرات الهذف الثاني من أهداف التنمية المستدامة لقياس التقدم نحو القضاء على الجوع وتحسين التغذية (الإسكوا، دليل لرصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، 2022، صفحة 13).

4.4.2. المؤشر العالمي للجوع (GHI):

يعد المؤشر العالمي للجوع الذي وضعه المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI), مؤشرا مركبا يستخدم لقياس حالة الجوع في الدول على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويعتمد هذا المؤشر على أربع مكونات رئيسية هي (الإسكوا، رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، 2020، صفحة 26):

- انتشار النقص التغذوي بين السكان.
- نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال (انخفاض الوزن نسبة إلى الطول).
- نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزّم (انخفاض الطول نسبة إلى العمر).
- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

تحتسب درجة المؤشر لكل بلد على مقياس يتراوح بين 0 و100, حيث تشير القيم الأعلى إلى مستويات جوع أكثر حدة وخطورة، بينما تشير القيم المنخفضة إلى تحسّن في الأمن الغذائي والتغذية. ويستخدم المؤشر لتتبّع التقدم أو التراجع في مكافحة الجوع عبر الزمن، وللمقارنة بين الدول والمناطق.

ويمثل هذا المؤشر تطورا منهجيا مهما مقارنة بمقياس انتشار النقص التغذوي (POU), إذ لا يقتصر على قياس انتشار نقص الطاقة الغذائية فقط, بل يدمج أيضا مؤشرات صحية وتغذوية للأطفال, مما يوفّر صورة أكثر شمولا وواقعية عن أبعاد الجوع وتأثيراته الاجتماعية والصحية.

3. واقع الأمن الغذائي في الجزائر:

يحتل الأمن الغذائي مكانة مركزية في السياسات التنموية للجزائر، باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وقد أحرزت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تحسن نسبي في مؤشرات الأمن الغذائي العالمية، مدعومة بإصلاحات مؤسساتية واستراتيجيات وطنية طموحة. ويستعرض هذا المحور الوضعية الراهنة للأمن الغذائي في البلاد من خلال تحليل المؤشرات الدولية ذات الصلة، ثم التطرق إلى الإطار الوطني للإستراتيجيات والبرامج الفلاحية الداعمة له.

1.3. تحليل تطور مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر:

سيتم الاعتماد في هذا القسم على تحليل الوضع الحالي للأمن الغذائي في الجزائر من خلال مؤشرين رئيسيين، هما المؤشر العالمي للجوع (GHI) والمؤشر العالمي للأمن الغذائي (GFSI). يتيح هذا التحليل فهم أعمق لأبعاد الجوع والتغذية، بجانب تقييم قدرات نظم الإنتاج والاستقرار الغذائي في البلاد.

1.1.3. تحليل تطور المؤشر العالمي للجوع في الجزائر (GHI):

يعد المؤشر العالمي للجوع أحد أهم المقاييس الدولية المعتمدة لتقييم وضعية الأمن الغذائي، وتحتسب درجته على مقياس يتراوح بين 0 و100, حيث تشير القيم الأعلى إلى مستويات جوع أكثر حدة، بينما تعبر القيم المنخفضة عن تحسن في الأمن الغذائي والوضع التغذوي. أما المكونات الفرعية للمؤشر فتعرض كنسب مئوية (%) من السكان أو من الأطفال، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 1: المؤشر العالمي للجوع في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)

السنوات	درجة المؤشر	نقص التغذية (% من السكان)	هزال الأطفال (% من الأطفال دون سن الخامسة)	تقزم الأطفال (% من الأطفال دون سن الخامسة)	وفيات الأطفال (% من الأطفال دون سن الخامسة)
2000	14.1	7.3	3.1	22.4	4.2
2008	10.8	5.0	4.1	15.1	3.0
2016	8.0	2.6	3.8	10.4	2.4
2024	7.1	2.5 >	3.7	8.9	2.2

Source: welthungerhilf, & concern worldwide. (2025, 09 15). *global hunger index*. Retrieved from https://www.globalhungerindex.org/

تشير بيانات مؤشر الجوع العالمي الخاصة بالجزائر خلال الفترة ما بين 2000 و2024, إلى تحسن ملموس في الوضع الغذائي، حيث شهد المؤشر تراجعا من 14.1درجة إلى 7.1درجة أي بانخفاض يقارب 50%, ما نقل تصنيف البلاد من الجوع المعتدل إلى الجوع المنخفض. ويعزى هذا الإنخفاض أساسا إلى تحسن مستدام في الأمن الغذائي والوضع التغذوي للسكان، كما يعكس الترتيب الدولي المتقدم للجزائر (المرتبة 38 من أصل 123 دولة سنة 2024) الأداء النسبي المتميز مقارنة بالدول الإفريقية والعربية الأخرى.

يتكون المؤشر من أربع مكونات رئيسية تظهر جميعها توجهات إيجابية:

فقد تراجع انتشار النقص التغذوي من 7.3% سنة 2000 إلى أقل من 2.5% عام 2024, وهي من أدنى النسب عالميا. مما يعكس تحسنا كبيرا في توافر الغذاء بفضل السياسات الحكومية الداعمة للمواد الغذائية الأساسية والاستقرار النسبي في الإمدادات الغذائية، مدعوما ببرامج الحماية الاجتماعي التي تخفف من حدة الفقر الغذائي بين الفئات الهشة.

وفي السياق ذاته، يظهر مكوّن هزال الأطفال استقرارا نسبيا، إذ بلغت نسبته 3.7% سنة 2024 مقابل 3.1% سنة 2000, وهي نسبة تصنّف في نطاق منخفض عالميا (أقل من 5%). ويشير ذلك إلى قدرة النظام الصحي والتغذوي على التحكم في حالات سوء التغذية الحاد قصيرة الأمد، بالرغم من استمرار بعض التفاوتات الإقليمية في نوعية الغذاء وجودته.

أما مكوّن تقزّم الأطفال فقد شهد تحسننا بارزا، حيث انخفضت نسبته من 22.4% إلى 8.9% خلال الفترة نفسها, ما يعكس نجاح التدخلات الصحية والتغذوية المستدامة, كبرامج التغذية المدرسية والرعاية الأم والطفل, التي ساهمت في تقليص سوء التغذية المزمن وآثاره طويلة المدى.

وفيما يتعلق بمكون وفيات الأطفال دون سن الخامسة، فقد تراجع من 4.2% سنة 2000 إلى 2.2% سنة 2024, وهو ما يدل على تحسن أداء المنظومة الصحية الوطنية من خلال توسيع برامج التطعيم والرعاية الأولية، وتعزيز الوعي الصحي العام، ما أسهم في خفض معدلات الوفيات وتحسين نوعية الحياة.

وتعكس هذه الاتجاهات الإيجابية تضافر مجموعة من العوامل البنيوية، أبرزها توسع الإنتاج الزراعي، واستقرار الإمدادات الغذائية، وفاعلية السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي هدفت إلى تعزيز الأمن الغذائي. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة، أبرزها ضعف تنوع النظام الغذائي, وتفاوت فرص الوصول إلى الغذاء الصحي بين المناطق الحضرية والريفية, والاعتماد الكبير على الواردات الغذائية الذي يحد من استدامة الأمن الغذائي في ظل الأزمات الاقتصادية والمناخية.

وعليه يمكن القول إن الجزائر نجحت في خفض مستوى الجوع المزمن وتحسين الوضع التغذوي العام للسكان، غير أن المرحلة المقبلة تتطلب تحولا نوعيا من التركيز على الكفاية الكمية إلى ضمان الجودة والاستدامة الغذائية، من خلال تنويع الإنتاج المحلي, وتعزيز الصمود المجتمعي أمام الأزمات, وتطوير نظم مراقبة ورصد دقيقة لمؤشرات الأمن الغذائي على المستويين الوطني والإقليمي.

2.1.3. تحليل تطور المؤشر العالمي للأمن الغذائي في الجزائر(GFSI):

يعد المؤشر العالمي للأمن الغذائي، من أبرز الأدوات المعتمدة دوليا لقياس قدرة الدول على ضمان وفرة الغذاء وجودته واستدامة الحصول عليه. ويقاس المؤشر على سلم يتراوح بين 0 و100، حيث تعبر القيم المرتفعة عن أداء أفضل في مستوى الأمن الغذائي. كما تصنف الدول ضمن خمس فئات رئيسة: ضعيف جدا (0–39.9)، ضعيف (40–54.9)، متوسط (55–69.9)، جيد (70–79.9)، وجيد جدا (80–100). ويبرز الجدول التالي تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة (2012–2022):

الجدول 2: المؤشر العالمي للأمن الغذائي الخاص بالجزائر خلال الفترة (2012-2022)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
درجة	40.5	45.2	47.5	50.9	54.3	51.5	52.1	59.8	61.8	63.9	58.9

المؤشر											
الترتيب	73	68	70	68	66	68	69	70	58	54	68

Source: economist impact. (2025, 09 17). *global food sevuruty index*. Retrieved from https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index

يظهر تطور المؤشر العالمي للأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2012-2020) مسارا متقلبا في أدائه العام, إلا أنه يعبر إجمالا عن تحسن ملحوظ في قدرة البلاد على تحقيق مستويات أعلى من الأمن الغذائي, رغم التحديات الاقتصادية والمناخية التي واجهتها. فقد بدأت الجزائر سنة 2012 بمؤشر بلغ 40.5 درجة وبترتيب عالمي في المرتبة 73, ثم سجلت تحسنا تدريجيا ليصل إلى 54.3 نقطة عام 2016, قبل أن تشهد بعض التقلبات خلال الفترة (2017-2022),

وفي سنة 2021 بلغ المؤشر ذروته عند 63.9 درجة مع تحسن لافت في الترتيب إلى المرتبة 54, ما يعكس أداء قويا نسبيا مقارنة بالسنوات السابقة, ثم تراجع إلى 58.9 درجة سنة 2022, مع انخفاض الترتيب إلى المرتبة 68.

هذا التطور يبرز أن الجزائر انتقلت خلال السنوات الأخيرة من فئة الدول ذات الأمن الغذائي الضعيف إلى فئة الأمن الغذائي المتوسط, بفضل السياسات العامة التي شجعت الإنتاج الزراعي المحلي, وبرامج الدعم الحكومي واستقرار الأسعار. كما ساهمت برامج الحماية الاجتماعية خلال جائحة كوفيد -19 في تعزيز محور القدرة على تحمل التكاليف, مما خفف من هشاشة الفئات ذات الخل المنخفض وأكسب النظام الغذائي الوطني قدرا من المرونة مقارنة بعدد من الدول الإفريقية. غير أن التراجع في عام 2022 يعزى إلى الضغوط التضخمية العالمية, وأزمات سلاسل الإمداد, إضافة إلى توتر موجات الجفاف التي أثرت على الإنتاج الزراعي المحلي.

وبالتعمق في تحليل المكونات الأساسية للمؤشر خلال سنة 2022, والتي يبرزها الشكل الموالي, تجدر الإشارة إلى أن القيم المعروضة تمثل الدرجات الخاصة بكل بعد من أبعاد المؤشر العالمي للأمن الغذائي (GFSI)، وذلك على مقياس عددي يتراوح بين 0 و100, حيث تعبر القيم الأعلى عن أداء أفضل في البعد المعني.

الشكل 1: المكونات الأساسية للمؤشر العالمي للأمن الغذائي الخاص بالجزائر لسنة 2022

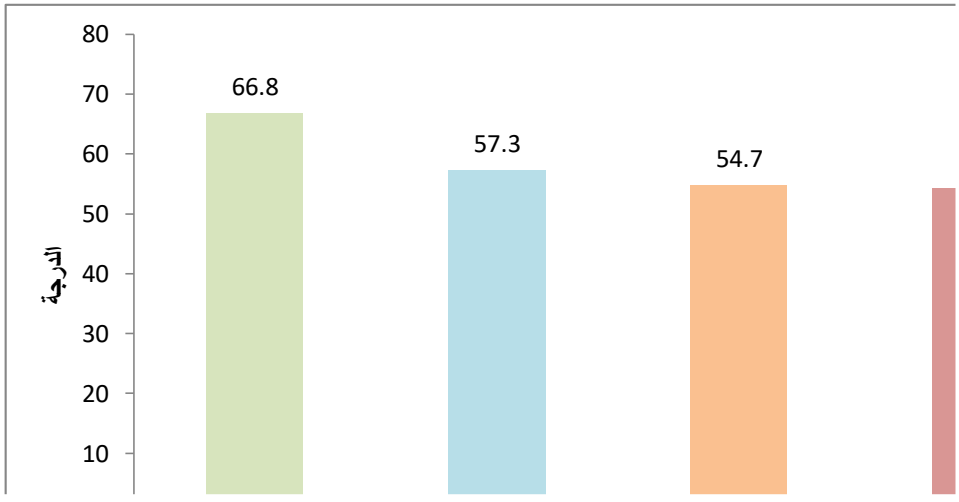

Source: economist impact. (2022). Country report: Algeria – Global Food Security Index 2022. Retrieved from https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/resources/Economist_Impact_GFSI_2022_Algeria_country_report_Sep_2022.pdf

تكشف قراءة المكونات الأربعة للمؤشر عن تفاوت في الأداء:

- ✓ **القدرة على تحمل التكاليف:** يعد هذا البعد الأقوى ضمن مكونات المؤشر العام في الجزائر بدرجة تقارب 66.8, بفضل سياسات الدعم الغذائي وضبط الأسعار التي حافظت نسبيا على القدرة الشرائية للأسر. ومع ذلك تعرض هذا البعد لضغوط متزايدة خلال الفترة 2020-2022 نتيجة الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية الأساسية وتزايد كلفة الاستيراد, ما أدى إلى تآكل جزئي في فعالية آليات الدعم.
- ✓ **التوفر:** سجل هذا البعد درجة 57.3, ما يعكس قدرة مقبولة على توفير السلع الغذائية الأساسية في السوق المحلي. ويرتبط هذ المستوى في الأداء بالجهود الحكومية لدعم إنتاج الحبوب والخضر والفواكه, وتطوير قدرات التخزين والمخزون الاستراتيجي. ومع ذلك, يظل الاعتماد الكبير على واردات الحبوب والزيوت والألبان وبعض اللحوم نقطة ضعف هيكلية أساسية, تجعل الجزائر عرضة لتقلبات الأسواق العالمية.
- ✓ **الجودة والأمان:** سجل أداء متوسطا بحوالي 54,7 درجة, ما يعكس تقدما في جودة المنتجات المحلية, لكنه يبرز أيضا محدودية التنويع الغذائي وضعف نظم المراقبة على المعايير الصحية والغذائية في سلاسل الإنتاج والتوزيع.
- ✓ **الاستدامة والتكيف:** يعد الأضعف بتسجيله 54.2 درجة, نتيجة هشاشة البنية البيئية, شح الموارد المائية, ونقص التمويل المخصص لمشاريع التكيف مع تغير المناخ, أي محدودية الموارد الموجهة لمجابهة آثار تغير المناخ مقارنة بالاحتياجات الفعلية في مجالات الزراعة المستدامة كإدارة المياه وحماية التربة. كما أن غياب آليات المحاسبة البيئية والتخطيط الاستراتيجي طويل المدى يضعف من مرونة النظام الغذائي أمام الصدمات المناخية.

في الأخير يمكن القول, أنه رغم تحسن المؤشر العام وانتقال الجزائر إلى فئة الدول ذات الأمن الغذائي المتوسط, فإن ترتيبها العالمي في المرتبة 68 سنة 2022 يعكس استمرار فجوة الأداء بينها وبين بعض الاقتصادات الناشئة التي أحرزت نتائج أفضل في بنية الأمن الغذائي, على غرار الأردن والمغرب, اللتين تمكنتا من بناء مؤسسات زراعية أكثر صلابة, وتطوير شبكات لوجستية وتمويلية أكثر استقرارا, إلى جانب دمج مقاربات التكيف المناخي ضمن استراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة. هذا الوضع يؤكد الحاجة إلى تحول مؤسسي وزراعي عميق في الجزائر, يرتكز على تنويع الإنتاج المحلي, وتوسيع الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجيا الزراعية, وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص, من أجل تطوير الزراعة الذكية وتحسين القدرة على الصمود أمام الصدمات المناخية والاقتصادية, بما يضمن تعزيز استدامة الأمن الغذائي الوطني على المدى الطويل.

2.3. الاستراتيجيات الحكومية لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر:

منذ الاستقلال, سعت الجزائر إلى تبني استراتيجيات فلاحية تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي واستغلال الأراضي المسترجعة من المستعمر، غير أن تلك السياسات اتسمت في أغلبها بالطابع الظرفي والتسييري أكثر من كونها تنموية. فقد ركزت المرحلة الأولى (1963–1980) على إصلاحات هيكلية من خلال الثورة الزراعية وتسيير الأراضي بشكل جماعي، لكنها واجهت صعوبات في التنظيم والتمويل وضعف الكفاءة الإنتاجية. أما في فترة الثمانينيات، فقد شهد القطاع محاولات لإعادة الهيكلة ضمن توجهات اقتصادية أكثر انفتاحا، إلا أن محدودية الاستثمارات الزراعية (التي لم تتجاوز 17٪ من إجمالي الاستثمارات الوطنية) وتراجع الدعم العمومي, حالا دون تحقيق نتائج ملموسة. ومع بداية التسعينيات، أدت الأزمة الاقتصادية وتراجع عائدات النفط إلى تعميق هشاشة القطاع الفلاحي وارتفاع التبعية الغذائية (عاشوري، 2024، الصفحات 335-336).

وفي ظل هذه التحديات، ومع التحسن التدريجي في الوضع الأمني وارتفاع مداخيل الدولة بفعل زيادة أسعار النفط، شرعت الجزائر منذ مطلع الألفية الجديدة في اعتماد استراتيجيات فلاحية جديدة شكلت نقطة تحول فعلية في مسار تطوير القطاع الفلاحي. ويمكن تصنيف مراحل تطور هذه السياسات على النحو الآتي:

المرحلة الأولى (2000–2008): انطلقت الإصلاحات الفلاحية الحديثة مع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) سنة 2000، الذي شكل الإطار الأول لإعادة بعث الاستثمار الفلاحي بعد سنوات من التراجع. وقد ركز البرنامج في مرحلته الأولى على تشجيع الاستثمار المنتج، توسيع المساحات الزراعية المستغلة، وتحسين القدرات الإنتاجية من خلال آليات دعم موجهة للمستغلات الفلاحية ولعصرنة تقنيات الإنتاج. وفي سنة 2002، تم توسيع نطاق التدخل ليشمل المجال الريفي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ليتحول البرنامج إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)، بما يعكس توجها جديدا نحو إدماج التنمية الريفية في صلب السياسة الفلاحية، عبر دعم الأنشطة غير الزراعية، تثمين الموارد الطبيعية، وتحسين ظروف العيش في الأرياف (Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, 2012, pp. 3-4).

المرحلة الثانية (2009-2019): بعد استكمال المرحلة الأولى من الإصلاحات الفلاحية، شهدت الجزائر ابتداء من سنة 2009 انطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي (PRAR) التي تم تنفيذها فعليا عبر مخططين تنمويين خلال فترتي (2009–2014) و(2015–2019). وقد اعتمدت هذه السياسة مقاربة أكثر شمولا تركز على تحديث المنظومة الفلاحية, وعصرنة أساليب الإنتاج, وتثمين السلاسل الإنتاجية, إضافة إلى تحسين الظروف المعيشية في الأرياف وتقليص الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية. وعليه يمكن اعتبار سياسة التجديد الفلاحي والريفي, جاءت لتعمق مكاسب الـ PNDAR وتوسع نطاقه لتشمل التنمية الريفية المستدامة ورفع تنافسية القطاع الفلاحي, بما ينسجم مع رهانات الأمن الغذائي في الجزائر. (CREAD, 2018, pp. 92-93)

المرحلة الثالثة ما بعد 2019: بعد انتهاء مرحلة سياسة التجديد الزراعي والريفي، لم تعتمد الجزائر مخططا إصلاحيا شاملا جديدا بالمعنى التقليدي، غير أن الفترة (2020–2025) شهدت بروز رؤية حكومية محدثة اعتمدت على دمج البعد الاقتصادي والاجتماعي والمناخي داخل استراتيجيات وطنية مستدامة للأمن الغذائي. وقد تجسد هذا التوجه بوضوح في خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون خلال قمة الأمم المتحدة لمتابعة أنظمة الغذاء (UNFSS+4) المنعقدة في أديس أبابا بتاريخ 28 جويلية 2025، والذي شكل إطارا مرجعيا لتوجهات الجزائر المستقبلية في هذا المجال. أكد الخطاب على ضرورة بناء حوكمة مؤسساتية تشاركية تجمع بين الوزارات والفاعلين الوطنيين، مع تعزيز إدماج النساء والشباب في المبادرات الإنتاجية. كما اعتمدت الجزائر عدة محاور عملية أبرزها (سفارة الجزائر بأبوجا، 2025):

- تعزيز الشعب الزراعية الاستراتيجية, لاسيما الحبوب من خلال توسيع المساحات الزراعية, ورفع قدرات التخزين عبر إنشاء 30 صومعة بطاقة 100 ألف طن لكل منها, إلى جانب 350 مركزا جواريا بسعة 5 آلاف طن, بالإضافة إلى إنشاء غرف تبريد صغيرة ومتوسطة عبر التراب الوطني. وذلك في إطار تعزيز الأمن الغذائي الوطني وضمان استقرار الأسعار.
- في ظل محدودية الأراضي الخصبة في الشمال، أولت الجزائر اهتماما متزايدا بالزراعة الصحراوية، حيث تم تخصيص 400 ألف هكتار من الأراضي الزراعية في الصحراء مع هدف بلوغ مليون هكتار بحلول سنة 2025. ويعد هذا التوجه أحد ركائز مواجهة الظروف البيئية الصعبة وضمان الاستدامة الغذائية على المدى المتوسط والبعيد.
- مكافحة آثار التغير المناخي تحتل مكانة هامة في الاستراتيجية الوطنية، والتي ترتكز على ثلاث محاور رئيسية: أولها تحسين إدارة الموارد المائية من خلال تنفيذ مشاريع التحويل المائي بين المناطق ذات الفائض وتلك التي تعاني من العجز. وثانيها توسيع مشاريع السدود ومحطات تحلية مياه البحر، حيث دخلت خمس محطات كبرى حيز الخدمة بطاقة إجمالية تبلغ 1.5 مليون متر مكعب يوميا. وثالثها تطوير استخدام الموارد غير التقليدية مثل مياه الصرف المعالجة، واعتماد أنظمة الري المقتصدة للمياه التي تغطي نحو 60% من الأراضي المسقية.

- مشروع السد الأخضر، يعتبر كذلك أداة رئيسة للتكيف المناخي، حيث تم توسيع مساحته بمقدار 300 ألف هكتار مع إعادة تأهيل وتنمية 500 ألف هكتار إضافية, إلى جانب مبادرات إنشاء بالوعات كربونية طبيعية ومساحات غابية موسعة, تعمل على تعزيز التوازن البيئي وتقليل التصحر.
- تعزيز الحكومة لتمويل القطاع الفلاحي من خلال وكالات دعم المقاولاتية والقروض الصغيرة، وعقد شراكات دولية مع مؤسسات في إيطاليا وقطر لتطوير سلاسل إنتاج استراتيجية متمثلة في الحبوب واللحوم والحليب. مما يضفي طابعا استثماريا ومردودا اقتصاديا إيجابيا على القطاع.

وعلى الصعيد الإقليمي، أكدت الجزائر التزامها بالتنمية المستدامة في إفريقيا عبر مشاركتها في مبادرة إعلان كامبالا 2025 لتحسين النظم الغذائية للفترة 2026-2035, ودعمها مشاريع البنية التحتية القارية, كالطريق العابر للصحراء, الذي يسهم في تعزيز سلاسل التموين الإقليمية ويقوي الترابط الغذائي الإفريقي.

وفي المجمل، تبرز جهود الجزائر من خلال هذه الاستراتيجيات التزامها بتحقيق تحول مستدام وشامل في نظمها الغذائية, ضمن رؤية وطنية متعددة الأبعاد تجمع بين تعزيز الأمن الغذائي والتكيف المناخي, وقد ساهم هذا التوجه في تحسين مناخ الاستثمار الفلاحي, لاسيما في المناطق الجنوبية, عبر تسهيل الحصول على الأراضي الزراعية, وتوفير المدخلات الفلاحية الأساسية ضمن بيئة تنافسية مستقرة تتيح فرصا واعدة للفاعلين المحليين والدوليين.

وتشير الدراسات الأكاديمية وتقارير المؤسسات الوطنية والدولية إلى أن الاستراتيجيات الفلاحية المنفذة منذ سنة 2000، بمختلف مراحلها، قد أسهمت في رفع الإنتاج الفلاحي وتحسين دخل المنتجين، خاصة في الشعب الاستراتيجية. غير أن القطاع لا يزال يواجه مجموعة من التحديات الهيكلية، أبرزها هشاشة منظومة التمويل الفلاحي، وتباين النتائج بين المناطق الساحلية والداخلية والصحراوية، والحاجة الملحة إلى تسريع وتيرة الابتكار والتحديث التكنولوجي لضمان قدرة أكبر على مواجهة الضغوط المناخية وتحولات الأسواق. (كينية، 2018، الصفحات 348-349).

4. خاتمة:

يتضح من خلال تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر استنادا إلى المؤشرات العالمية، أن البلاد سجلت تحسنا ملحوظا في مؤشرات الجوع والتغذية، حيث تراجع مؤشر الجوع العالمي (DHI) من 14.1 درجة سنة 2000 إلى 7.1 درجة سنة 2024، مما جعل الجزائر تصنف ضمن فئة الدول ذات مستوى الجوع المنخفض حسب التصنيفات الدولية. ويعزى هذا التراجع الواضح في درجة المؤشر إلى تحسن مؤشرات فرعية مهمة، أبرزها انخفاض نسبة نقص التغذية من 7.3% إلى 2.5%, وتراجع وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 4.2% إلى 2.2%, وهو ما يعكس تطورا في منظومة الأمن الغذائي والصحي معا.

أما بالنسبة إلى المؤشر العالمي للأمن الغذائي (GFSI), فقد شهد هو الآخر تحسنا تدريجيا، إذ ارتفع من 40.5 درجة سنة 2012 إلى 58.9 درجة سنة 2022, لتنتقل الجزائر بذلك إلى فئة الدول ذات الأمن الغذائي المتوسط، ما يعكس توازنا نسبيا بين القدرات الإنتاجية المحلية والسياسات الاجتماعية الداعمة للقدرة الشرائية.

هذا التقدم مرتبط بالجهود الحكومية المبذولة في إطار الاستراتيجيات الفلاحية المنفذة منذ سنة 2000، بمختلف مراحلها (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR، سياسة التجديد الفلاحي والريفي PNDA، واستراتيجيات ما بعد 2019) التي ساهمت في استصلاح الأراضي وتوسيع المساحات المسقية وتطوير البنى التحتية الزراعية، فضلا عن الدفع نحو الزراعة الصحراوية كمحور مستقبلي للأمن الغذائي.

غير أن هذا التقدم يبقى غير كاف لتحقيق أمن غذائي مستدام، بالنظر إلى استمرار التبعية النسبية للواردات، والتقلبات المناخية، وضعف التنويع في الإنتاج الزراعي، وتفاوت المردودية بين المناطق الشمالية والجنوبية. كما أن المؤشرات العالمية رغم تحسنها، ما زالت تظهر فجوة بين الجزائر وبعض الاقتصادات الناشئة التي استطاعت دمج الابتكار الفلاحي والتكنولوجيا الحديثة ضمن سياساتها الإنتاجية.

وانطلاقا من هذه النتائج وتعزيز المكاسب المحققة، توصي الدراسة بما يلي:

- تسريع التحول نحو الزراعة الذكية والمستدامة, من خلال تعميم أنظمة الري المقتصدة والتحول الرقمي في إدارة الموارد الزراعية.
- تحسين منظومات الإحصاء والمتابعة لضمان اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة.
- دعم البحث العلمي والابتكار الزراعي لتطوير أصناف مقاومة للجفاف والحرارة وتوسيع برامج الإرشاد الزراعي.
- تحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات التمويل الفلاحي والتصنيع الغذائي.
- رفع فعالية التمويل الفلاحي عبر تسهيل قروض الاستثمار وتقليل البيروقراطية.
- تعزيز الحوكمة والتنسيق المؤسسي بين مختلف الهيئات المعنية بالأمن الغذائي لضمان تكامل السياسات والبرامج.
- مواصلة تشجيع الفلاحة الصحراوية مع توفير شبكات نقل وتخزين تربط الجنوب بالشمال.

5. قائمة المراجع:

CREAD. (2018). *Revue stratégique de la sécurité alimentaire et nutritionnelle en Algérie: Première partie – Analyse de l'état de la sécurité alimentaire et nutritionnelle en Algérie.* Récupéré sur https://www.cread.dz/wp-content/uploads/2018/07/Revue-SAN-Algerie-Version-finale-1.pdf

Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural. (2012). Le Renouveau Agricole et Rural en marche: Revue et perspectives. Récupéré sur https://faolex.fao.org/docs/pdf/alg149516F.pdf

economist impact. (2022). *Country report: Algeria – Global Food Security Index 2022.* Retrieved from https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/resources/Economist_Impact_GFSI_2022_Algeria_country_report_Sep_2022.pdf

economist impact. economist impact. (2025, 09 17). global food sevuruty index. Retrieved from https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index

welthungerhilf, & concern worldwide. (2025, 09 15). global hunger index. Retrieved from https://www.globalhungerindex.org/

إبراهيم عبد الحفيظي. (2023). وضعية الأمن الغذائي في الجزائر من خلال مؤشرات توفر الغذاء. *أبحاث اقتصادية معاصرة، 06*(02)، الصفحات 45-64.

الإسكوا. (2020). *رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية*. بيروت: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

الإسكوا. (2022). *دليل لرصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية*. بيروت: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

آمال حفناوي. (2023). دراسة واقع الأمن المستدام في الجزائر من خلال مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء. *مجلة إضافات اقتصادية، 07*(02)، الصفحات 11-30.

رحمنة بومدين، و يوسف بشني. (2022). تحليل واقع الغذاء الجزائري في إطار التنمية المستدامة خلال فترة 2010-2020. *مجلة المالية والأسواق، 09*(02)، الصفحات 471-487.

سفارة الجزائر بأبوجا. (19 09, 2025). *الجزائر اعتمدت عدة استراتيجيات لتحقيق الأمن الغذائي ومواجهة آثار تغير المناخ*. تم الاسترداد من https://embabuja.mfa.gov.dz/ar/news-and-press-releases/president-tebboune-algeria-adopts-several-strategies-for-food-security-climate-change-effects

سمية سريدي. (2023). دراسة تحليلية لواقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2015-2022. *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 06*(02)، الصفحات 100-126.

عبد الحفيظ كينية. (2018). دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر في الفترة (2000-2024). *دراسات اقتصادية، 12*(02)، الصفحات 336-352.

عبد الحكيم حجاج. (2025). إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر –قراءة في المؤشرات العالمية للأمن الغذائي-. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 10*(01)، الصفحات 65-80.

عبد الحكيم حفظ الله، و عبد الحليم الحمزة. (2024). الأمن الغذائي في الجزائر الأبعاد والمؤشرات دراسة قياسية للفترة (1990-2022). *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 17*(01)، الصفحات 215-230.

عبد الله عاشوري. (2024). الأمن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه. *مجلة القانون, المجتمع والسلطة، 13*(01)، الصفحات 329-345.
فضيل براهيم مزاري. (2025). التحول في مفهوم الأمن الغذائي وسياسات تحقيقه على ضوء التغيرات في التجارة الدولية. *17*(01)، الصفحات 727-749.
لخضر بن فليس. (2021). تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الدول المغاربية, مجلة إيليزي للبحوث والدراسات. *مجلة إيليزي للبحوث والدراسات، 09*(02)، الصفحات 238-252.